كلمة ونص

يونس خلف

تداعيات رمضانية..!

قيل إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب وفي الحكم، والأقوال أيضاً الندم على السكوت خير من الندم على القول، ولكن السؤال هو: هل لو رأينا خطأ وسكتنا يكون السكوت من ذهب؟

وهل سكوت شخص ما على ظلم يقع عليه أو إهانة يكون من ذهب؟

منطق الأشياء هو ليس الكلام دائماً هو الحل للمشكلة كما أن السكوت كذلك ليس هو دائماً الحل، وهنا يحتاج الأمر من يتخذ القرار المناسب بالكلام أو السكوت.

صحيح أن بعض أصحاب الشأن والقرار لا يملكون عصا سحرية ولا يستطيعون صنع المعجزات لمواجهة هذا الانفلات بالأسعار واحتكار المواد وكل التجاوزات التي وصلت إلى مرحلة الجنون من دون أن يشعر المواطن أن هناك من يلجم هذا الجنون.

وصحيح أننا في ظروف صعبة ونواجه تحديات ونعاني حصاراً وعقوبات لكن علينا أن نقر أن هناك فجوة بين بعض المؤسسات وبين المواطنين ولابد من إغلاق هذه الفجوة، تعجز بعض المؤسسات عن تأمين المواد والسلع الأساسية في حين هي متوفرة لدى أشخاص يتحكمون بالسعر وبالتوزيع وفي الوقت الذي يريدون.

ونحن نقترب من وداع شهر رمضان المبارك نلاحظ أنه طوال أيام الشهر الفضيل هناك الكثير من العادات التي يوحدها شهر الصيام وتكون حاضرة وبجاهزية عالية لدى الجميع بدءاً من المسلسلات التلفزيونية التي تعاني الازدحام الشديد خلال شهر رمضان مروراً بالذين لا يعملون في رمضان ولا في غيره ورغم ذلك يجعلون من شهر الصيام حجة لضيق خلقهم وفرصة لتقاعسهم.

والسؤال: ماذا يجب أن يشمل الصيام إضافة للطعام؟

هل نصوم عن الكذب... عن الغش.. عن التضليل.. عن ظلم الآخرين؟ الصيام نظام متكامل بذاته.. فلماذا لا يكون هذا النظام مستمراً في حياتنا من حيث تنظيم الوقت والطعام والإخلاص في العمل..؟

الأمر الآخر الذي يثير الانتباه في رمضان وغير رمضان أن بعض الذين كرمتهم الدولة بمناصب ليقودوا العمل بالاتجاه الصحيح قد أوهموا الناس بأنهم خارج دائرة المحاسبة، وأنهم وحدهم الذين يسألون ولا يجوز أن يسألهم أحد؟ وحدهم الذين يطالبون بالعمل وهم لا يعملون ووحدهم الذين يفتعلون الأخطاء لغيرهم وممارساتهم الخاطئة متراكمة كالجبال.. ووحدهم الذين يأخذون كل شيء ولا يفكرون في عمل أي شيء، مثل هؤلاء بحاجة إلى تصويب مسارات تفكيرهم كي يتعلموا المسار الأمثل وهو الاتجاه الصحيح وليس القفز فوق الحقائق.

ويلقى السؤال الذي يلامس ما يحدث عندما يرتاح الناس لمحاسبة مهمل أحياناً أكثر من ارتياحهم إلى تكريم مجتهد، ورغم ذلك تغيب هذه المحاسبة التي يعتبرها الناس شكلاً من أشكال العدالة أيضاً، اللهم إني صائم وثبت الأجر إن شاء الله.

فاعل خير يتبرع بـ٢٠٠ خرطوشة لمرضى سلمية

مرضى غسيل الكلى بحماة يشكون نقص بيكربونات الصوديوم في المشافي الوطنية

> مدير الصحة: استجرار المادة من وزارة الصحة

حماة- محمد أحمد خبازي

تلقت «الوطن» شكاوى عديدة من المرضى الذين يجرون جلسات غسيل الكلية في مشافي حماة الوطنية، يعرضون فيها معاناتهم من نقص مادة «بيكربونات الصوديوم» الضرورية جداً لغسل الكلى.

وأوضحوا أن هذه المادة لا تتوافر في المشافي إلا بشق النفس، وهو ما يضطر المشرفين على عمل أقسام غسل الكلية بتلك المشافي لتأجيل جلساتهم، ريثما تتوافر، الأمر الذي يعرض حياتهم للخطر، ويدفع المضطرين منهم لشرائها من الصيدليات مهما يكن ثمنها، حرصاً على صحتهم من التدهور، وفقدان حياتهم!.

وأكد مرضى من أهالي مدينة سلمية على سبيل المثال – وعددهم نحو ٤٢ مريضاً – أن خراطيش بيكربونات الصوديوم غير متوافرة بالمشفى، وأغلبهم غير قادرين على شرائها من القطاع الخاص، وهو ما يعني في حال استمرت الحال على ما هي عليه توقف جلسات غسل الكلية والموت المحتم!.

وبيَّن عدد منهم أن الحظ أسعفهم مؤخراً حيث تبرع أحد فاعلي الخير لقسم غسيل الكلية بمشفى الشهيد اللواء قيس أحمد حبيب الوطني بسلمية، بنحو ٢٠٠ خرطوشة، لإنقاذ حياة المرضى ولاستمرار جلسات الغسيل.

وأوضحوا أن التبرع من فاعلي الخير ليس حلاً لمعاناتهم المزمنة، ولا يمكن أن يكون حلاً، مطالبين الجهات الصحية بتوفير هذه الخراطيش بشكل دائم، لأن وجود متبرع ليس مضموناً بكل الأوقات.

وذكر مرضى آخرون أن سعر الخرطوشة نحو ٣٠ – ٤٠ ألف ليرة، وأنهم يحتاجون إلى خرطوشتين أسبوعياً، وليس بمقدورهم تأمين ثمنهما، فالحالة المادية باسة.

فيما ناشد ذوو مرضى علي صفحاتهم الزرقاء، أصحاب الأيادي البيضاء والجمعيات الخيرية الأهلية، التبرع بخراطيش للمشافي، لمساعدة المرضى من أبنائهم وأسرهم على غسل الكلى.

وردداً على أسئلة «الوطن» حول نقص بيكربونات الصوديوم بالمشافي، وسبل معالجته وتوفير هذه المادة الضرورية لحياة المرضى، بيَّنَ مدير الصحة بحماة الدكتور أحمد جهاد عابورة، أن المديرية غير مخولة بشراء هذه المادة الضرورية للمرضى، لكون استجرارها مركزياً من وزارة الصحة.

وأوضح أن هناك مناقصات أعلنت لتوفير هذه المادة للمشافي وبانتظار رسوها على الموردين.

ولفت إلى أن المحافظ صرف مؤخراً قيمة كمية من الخراطيش، وتم تزويد مشفيي سلمية والسقيلبية بها.

وأشار إلى أن المجتمع المحلي يدعم المشافي في هذه المادة ريثما تتوافر فيها بعد رسو المناقصات المركزية.

وذكر الدكتور عابورة أن المشافي الوطنية بالمحافظة لم تتوقف عن تقديم خدمة غسل الكلى للمرضى. وبيَّنَ أنه خلال الربع الأول من العام الجاري أجريت ٥٥٤٠ جلسة بمشفى حماة الوطني استفاد منها نحو ٢٧٥ مريضاً ونحو ١٦٣٤ جلسة بمشفى مصياف، و٧٧٩ جلسة بمشفى السقيلبية و٢٦٢ جلسة بمجمع الأسد الطبي، ونحو ١٠١٩ جلسة بمشفى سلمية الوطني.

عزوف عن اللحوم وأسعارها تنخفض بالقنيطرة

صقر لـ«الوطن»: لا نستطيع تحديد الأسعار بسبب تذبذب العرض والطلب

القنيطرة - خالد خالد

أكد صاحب ملحمة في القنيطرة وجود عزوف ملحوظ من أبناء المحافظة عن شراء اللحوم الحمراء بجميع أنواعها بسبب انخفاض القدرة الشرائية عند أغلبية أبناء القنيطرة، بعد التذبذب الذي طرأ على أسعار اللحوم وارتفاعها غير المسبوق لمبررات كثيرة، موضحاً أن محال اللحوم الحمراء بالقنيطرة خفضت من عدد الذبائح اليومية بنسبة كبيرة نتيجة غياب الحركة وعدم الشراء، وحالياً أغلبية الزبائن ورغم قلتهم من أبناء دمشق وريفها.

وأمام ذلك أكد صاحب الملحمة انخفاض سعر كيلو اللحم من ٦٥ ألفاً إلى ٥٨ ألف ليرة وبواقع ٧ آلاف ليرة بالكيلو الواحد، (وطبعاً الانخفاض يسري على جميع أجزاء الخروف)، آملاً بأن تساعد هذه الخطوة في تنشيط الحركة خلال الأسبوع الأخير من رمضان، لأن نسبة شراء اللحوم لا تتعدى ٢٠ – ٣٠ في المئة بسبب الوضع المعيشي وارتفاع سعر اللحوم.

وأوضح باعة اللحوم الحمراء في القنيطرة أن أسعار الذبائح ارتفعت كثيراً من نهاية العام وحتى تاريخه بنسبة وصلت لأكثر من ١٠٠ بالمئة ولمبررات غير معروفة، إضافة إلى أكبر مشكلة تواجه المربين وهي غلاء الأعلاف، حيث إن الكيلو القائم حالياً للخروف ٣٢ – ٣٤ ألفاً والعجل ٢٧ ألفاً، كاشفاً عن فقدان الذبائح في الأسواق وعند المربين الذين يمتهنون تسمين الخروف.

وأضافوا: إن اللحم الصافي من الذبيحة يعادل ٤٠ بالمئة من وزنها ومن أجل أن تكون الكفة عادلة بينهم وبين المستهلك يجب ألا تقل تسعيرة لحم الخروف والعجل عن ٧٠ ألف ليرة حالياً في ظل ارتفاع أسعار الكيلو القائم، رغم قناعتهم أن الناس غير قادرة على الشراء، لافتين إلى أنه يوجد ١٢ محلاً لبيع اللحوم الحمراء في خان أرنبة وجميعها تعمل بخسارة اليوم.

وطالب الباعة الجهات المعنية بإيجاد الحلول المناسبة من خلال القيام بإجراء دراسة على أرض الواقع لتحديد الكلفة الحقيقية للكيلو الواحد من اللحم، إضافة إلى إحداث جمعية خاصة بالملحامين لحمايتهم والدفاع عنهم عند الحاجة.

وبيّن عضو المكتب التنفيذي لقطاع التجارة فرج صقر أنه وكمحافظة لا يمكن تحديد الأسعار لمادة اللحوم بسبب التذبذب في العرض والطلب، علماً أنه تم تكليف لجنة تحديد الأسعار إعداد دراسة واقعية وعادلة لكل أسعار اللحوم الحمراء بشكل يتناسب مع دخل المواطن والبائع، مشيراً إلى أن أسعار لحوم الغنم حالياً على أرض المحافظة مقبول قياساً مع أسعار الريف ودمشق.

وأشار صقر إلى أن الجهات الرقابية تقوم بمتابعة الأسواق في الأسبوع الأخير من رمضان ومنها محال اللحوم الحمراء للتأكد من صلاحيتها ومطابقتها للمواصفات المطلوبة والتأكد من وجود الختم الخاص للطبيب البيطري على كل الذبائح، متوقعاً أن القنيطرة ستشهد انخفاضاً بأسعار اللحوم الحمراء بعد الأمطار الأخيرة نتيجة المراعي السرحية الوافرة وانخفاض استهلاك الأعلاف.

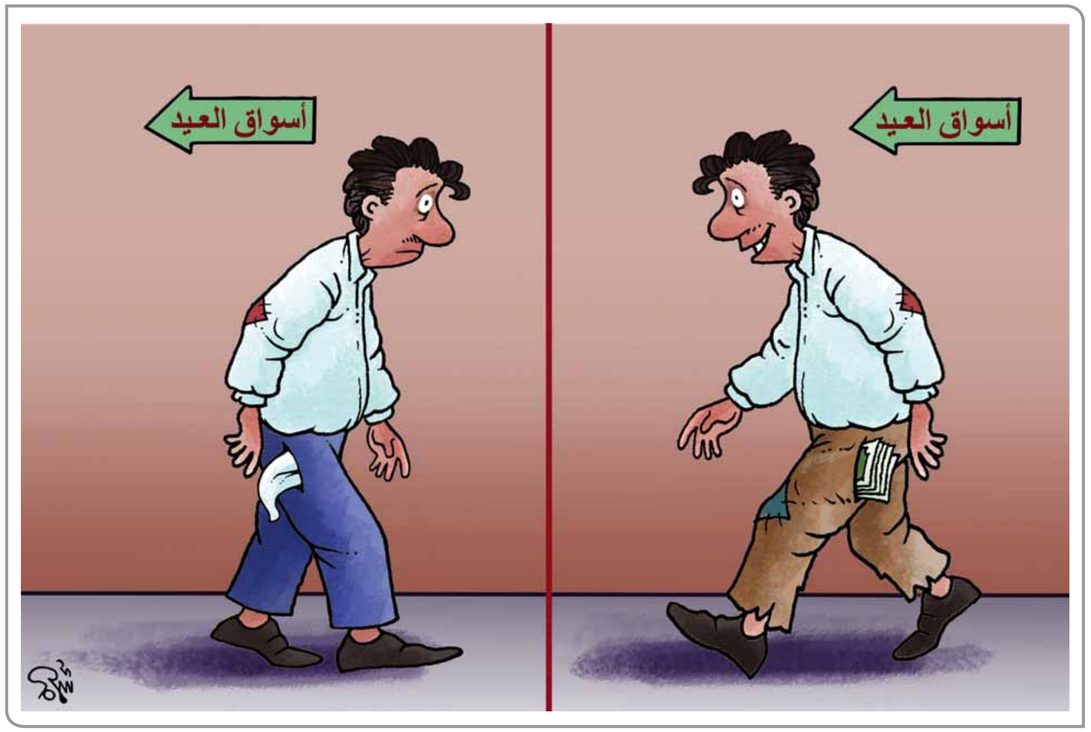

عمال الصناعات الغذائية يناقشون إنتاج الخبز

سورية أنتجت خلال العام الماضي ٤,٧ ملايين ربطة يومياً

محمود الصالح

كشف تقرير المؤتمر السنوي للاتحاد المهني لعمال الصناعات الغذائية عن إنتاج ما يقرب من ٤,٧ ملايين ربطة خبز يومياً في البلاد، تنتج أفران القطاع العام الآلية والاحتياطية ٢,٧ مليون ربطة يومياً بنسبة تصل إلى ٥٧ بالمئة من الإنتاج العام من خلال ٢٠٦ مخابز تحوي ٢٧٠ خط إنتاج موجودة ضمن ١٣ فرعاً في جميع محافظات القطر باستثناء محافظة القنيطرة والتي يشرف على إدارة وتشغيل مخابزها فرع ريف دمشق، يعمل فيها /٥٣٠٠/ عامل منهم /٩٠٠/ عامل إداري والباقي عمال إنتاج، فيما تنتج أفران القطاع الخاص بحدود مليوني ربطة يومياً، من خلال ١٣٥٠ مخبزاً في القطاع الخاص تنتشر في جميع أنحاء البلاد.

وناقش أعضاء المؤتمر الإنتاج الفعلي لمخابز المؤسسة خلال الفترة الواقعة من ٢٠٢٢/١/١ ولغاية ٢٠٢٢/١٢/٢١ والذي بلغ ٨٨٠ ألف طن خبز وبلغت نسبة تنفيذ الخطة الإنتاجية ١٢٨ بالمئة، كما بلغت قيمة مبيعات المخابز التابعة للمؤسسة خلال عام ٢٠٢٢ ما يقرب من الـ/١٦٠/ مليار ليرة سورية.

وعن الخطة المقررة للعام الحالي بيّن تقرير المؤتمر أنه سيتم إنتاج /٧٣٠/ ألف طن خبز، ولكن الرقم المتوقع تنفيذه يزيد بنسبة من ٢٥ إلى ٣٠ بالمئة عن الخطة المقررة.

وعن التنفيذ الخطة الاستثمارية للمؤسسة في عام ٢٠٢٢ بيّن التقرير أن المؤسسة سعت خلال العام الحالي سواء من خلال اعتماداتها المالية أم عن طريق الهبات المقدمة من المنظمات الإنسانية المحلية والدولية وبعض فعاليات المجتمع المحلي إلى إعادة تأهيل عدد من المخابز إضافة لتركيب خطوط إنتاج إضافية في بعض المخابز وإجراء عمرة لبعض خطوط الإنتاج القديمة بغية تحسين مواصفة الخبز المنتج، وحسب الإحصائيات فإنه وخلال عام ٢٠٢٢ بلغ عدد المخابز التي تم ترميمها وإعادة تأهيلها وتركيب خطوط إنتاج فيها /١٧/ مخبزاً بواقع ١٨ خطاً إنتاجياً، كما أن عدد خطوط الإنتاج الإضافية التي تم وضعها بالخدمة /٥/ خطوط إنتاج في حين كان عدد خطوط الإنتاج القديمة التي تم إجراء عمرة لها /٢٧/ خط إنتاج.

وحول الصعوبات التي تعترض تطوير العمل في المخابز أشار التقرير إلى أنها تتجلى في ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج من خميرة وأكياس وملح وقطع تبديل وأجور صيانة وغيرها مع بقاء، سعر ربطة الخبز ثابتاً، وهذا ما يؤثر على سيولة المؤسسة كون تمويلها ذاتياً، ونقص العمالة الشديد ولاسيما في القطاعين الإنتاجي والفني نتيجة ضعف الأجور مقارنة مع أجور القطاع الخاص واضطرار المخابز إلى تشغيل عقود بالمياومة نتيجة عزوف المتقدمين للمسابقات عن الرغبة بالعمل لدى المخابز في ضوء ظروف العمل الشاقة وساعات العمل الطويلة.

إضافة إلى تركز العمل في أغلب المخابز على مجموعات التوليد الكهربائية وهذا ما ينجم عنه أعطال متكررة في مجموعات التوليد في ضوء تشغيلها لساعات عمل طويلة يومياً.